

المداهمات والملاحظات الأمنية تهدد حياة اللاجئين السوريين في لبنان

يستعرض مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بشكل منتظم آخر تطورات حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان. تهدف هذه النشرة إلى إطلاع الرأي العام على ملخص أحوال حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة المعلومات المتوفرة للمجتمع المدني والجهات المانحة وصنّاع القرار، كما يلي هذه النشرات، تقارير شهرية تُنشر بشكل دوري على الموقع الإلكتروني لـ ACHR.

النشرة الرابعة | 31 كانون الثاني / يناير 2023

تترتب على الدول المضيفة للاجئين المسؤولية الأولية لحمايتهم، وهم ملزمين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين احتياجاتهم ليتمكنوا من الحصول على حياة كريمة، لكن **الحكومة اللبنانية لا زالت مستمرّ بسياساتها الضاغطة على اللاجئين السوريين المتواجدين على أراضيها، رغم أن التوصيات من مجلس حقوق الإنسان للزالت متراكمة** عقب دورة لبنان في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) كما توصيات المنظمات الدولية والجهات المانحة لوقف جميع أشكال الضغط على حياة اللاجئين، إلا أن الإجراءات الحكومية في لبنان تجاه اللاجئين، لا تشمل أي نوايا جديّة تسعى إلى إيجاد حلول فورية لمعالجة القضايا التي يعاني منها اللاجئين.

تبدأ حماية اللاجئين السوريين في لبنان بضمان دخولهم إلى البلاد واحترام حقوق الإنسان الجوهرية بما فيها الحق بعدم إبعادهم قسرًا إلى أي مكان يكون فيه تهديد لبقائهم أو سلامتهم، **ولا زال اللاجئين يواجهون مخاطر عديدة ك عمليات المدهامات الأمنية التعسفية لمخيمات اللجوء، ومصادرة شبكات الإنترنت وأدوات الاتصال بها،** ففي 21 من كانون الثاني/ يناير الحالي، داهمت وحدة من المخابرات التابعة للجيش اللبناني المخيم رقم 155 في الدلمية - البقاع، وأزلت أجهزة الاتصال بالإنترنت وشبكات الاتصال من أجل مصادرتها، وفق ما رصده مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR).

في **تقرير سابق**، وثّق ACHR العوامل التي تعيق اللاجئين السوريين إلى الوصول للمعلومات وخدمات الإنترنت التي تشكل لهم رؤية واضحة حول القرارات التي يرغبون باتخاذها، من أبرزها قرار اتخاذ العودة الطوعية من عدمه، حيث منعت مخابرات الجيش اللبناني شبكات الإنترنت في أماكن سكن اللاجئين في عدة مناطق لبنانية، فضلًا عن مخيمات اللجوء، وذلك إما بعد مدهامة المخيم أو بالطرق السلمية.

كما **منعت السلطات اللبنانية خلال الأسبوع الماضي، دخول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات اللاجئين في منطقة البقاع**، فقد عادت السلطات الأمنية إلى اشتراط وجود تصاريح وموافقات أمنية من قوى الجيش اللبناني وأمن الدولة لدخول المساعدات الإنسانية إلى المخيمات المتعلّقة باللاجئين، ضمن إجراءات ممنهجة للضغط على بعض المنظمات والجمعيات العاملة في إغاثة اللاجئين في البلاد عبر التهديدات والملاحقات الأمنية المكثفة من قبل السلطات اللبنانية، تصل خطورتها في بعض الأحيان إلى الاعتقال التعسفي والتعذيب.

وفي وقت سابق، ضمن ورقة بحثية لـ ACHR، **وثّق المركز الضغوطات التي تمارسها الحكومة اللبنانية على منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين السوريين في لبنان،** إذ **تبيّن الورقة البحثية** الدور الرئيسي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في الاستجابة لأزمة اللجوء إلى لبنان والتي بدأت تتفاقم في عام 2012، والتغييرات التي شهدتها المجتمع المدني نتيجة هذه الأزمة.

وفي سياق متصل بالضغوطات التي يتعرض لها اللاجئين السوريين في لبنان، **خفّضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العائلات السورية اللاجئة في لبنان المستفيدة من المساعدات،** وذلك لأسباب ربطتها بـ "الشحّ الكبير في تمويل ميزانيتها المحددة لهذا العام والنقص في الموارد.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية في لبنان دلال حرب، لـ "العربي الجديد"، إنه "نتيجة الدورة السنوية التي تقوم بها المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، سيصار إلى تحديد العائلات التي تتلقى مساعدات نقدية لكل عام. وبسبب الشح الكبير في التمويل والموارد التي لا تلي جميع الحاجات، اضطررنا إلى تحديد الفئات الأكثر حاجة وبالتالي انخفض عدد الأسر المستفيدة 35 ألفًا، ليصبح مجموع العائلات السورية المستفيدة حوالي 234 ألفًا".

ومتابعة لملف التعليم، **يستمر إضراب الكوادر التعليمية في لبنان للأسبوع الثالث على التوالي،** من دون تقديم أي خدمات تعليمية للطلاب، سواء اللبنانيين أو اللاجئين السوريين، وذلك احتجاجًا على العجز الحكومي في تغطية مرتبات موظفي المدارس الحكومية، وأفادت الممثلة الخاصة لليونيسيف في لبنان، إيتي هيغنز لبرنامج، عن خطوات لتعزيز الشفافية في صرف الأموال للقطاع التربوي في البلاد، وقالت، في الأشهر المقبلة، "لدينا 24 مليون دولار أميركي سيتم صرفها مباشرة للمدارس، وذلك من خلال شركة رقابة تعاقدت معها اليونيسيف والمجتمع الدولي، حيث نقوم بمراقبة صرف هذه الأموال مباشرة على مستوى المدارس، وذلك وفق المعايير المتفق عليها مع وزارة التربية والتعليم العالي".

يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لـ ACHR للاطلاع على المزيد من المعلومات.